الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)

من إعداد الطلبة:

- **دشوشة قمرة**
- **دحماني شيماء**

تحت إشراف

د. عايد لمين

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
	محاضر – أ-	جامعة مسيلة	رئيسا
عايد لمين	محاضر – أ-	جامعة مسيلة	مشرفا ومقررا
	محاضر – أ-	جامعة مسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

باسم الله الرحمن الرحيم

﴿يا أيها الذين ءامنو إذا قيل لكم تفسحوا في المجلس فأفسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشزوا فانشزوا يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير﴾

صدق الله العظيم

تشكرات

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي"

الحمد والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل..

نتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى كل الأساتذة على ما قدموه لنا من أنوار أضاءت درب مشوارنا الدراسي، ونخص بالذكر من امتدت أياديه في احتضان ما أنجزناه مراجعة منه وإشرافا "عايد أمين"

كما لا ننسى التوجه بالشكر إلى أفراد العائلة الذين دعمونا وحفزونا بشكل متواصل في سبيل تحقيق هذا العمل

ولكل من ساهم في ذلك من قريب أو بعيد ....

لكم جميع تشكراتنا الخالصة

دحماني شيماء ****دشوشة قمرة

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد ة النجاح بفضله تعالى مهداة إلى "الوالدين الكريمين" حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي ...

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات..

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهن ..

إلى كل قسم العلوم الاقتصادية وبالأخص دفعة تخصص اقتصاد الدولي هذا العام..

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

دحماني شيماء

إهداء

إلى قرة العين...إلى من جعلت الجنة تحت قدميها ...إلى التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني...إلى من وهبتني الحياة ،منحتني الحب والحنان ،ربتني بلطف وعلمتني كلمتي الشرف والحياء ...إلى تلك المرأة العظيمة ..."أمي نور عيني" ..

إلى أعظم الرجال صبرا ورمز العطاء ...إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وأفنى حياته من أجل تعليمي ...إلى ذلك الرجل الكريم ....."أبي العزيز"..

إلى إخواني أخواتي إلى المحبة التي لا تنضب ..والخير بلا حدود ..إلى من شاركتهم كل حياتي ..إلى الجوهرة الثمينة وكنزي الغالي ،حماكم الله..

إلى أروع من جسد الحب بكل معانيه ..فكان السند والعطاء ..قدم لي الكثير في صور من صبر ..أمل ..ومحبة ..لن أقول شكرا ..بل سأعيش الشكر معك دائما .....

إلى صديقات العمر إلى من قضيت معهم أجمل وأحلى أيام الجامعة

خوله ،سهام ،كنزه ،مريم ،شيماء، سهام ...

إلى كل الزميلات والزملاء في تخصص الاقتصاد الدولي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

دشوشة قمرة

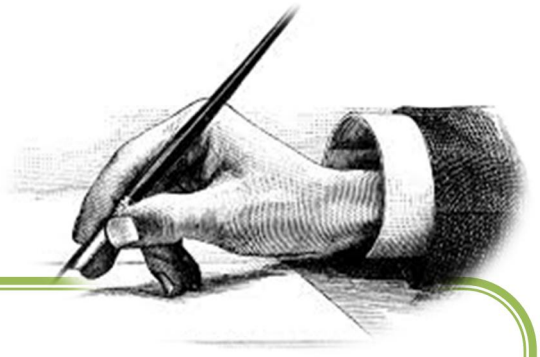

فهرس الجداول

أولا– فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة 2001-2004	33
2-2	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة 2005-2009	34
3-2	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة 2010-2014	35
4-2	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة 2015-2016	36
5-2	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة 2017-2020	36
6-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة 2006-2019	38
7-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الجزائر للفترة 2006-2019	39
8-2	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة 2006-2019	40
9-2	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق 2006-2019	43
10-2	تطور النفقات العامة في الجزائر لفترة 2006-2016	50

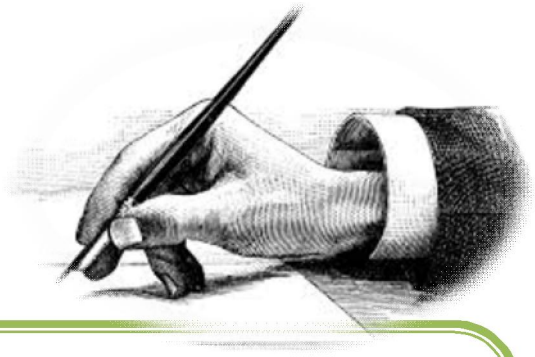

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
تشكرات	
إهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: مدخل عام للسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	**5**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية	6
المطلب الأول: السياسة المالية تعريفها ,أهدافها	6
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية	8
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته	12
المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته	14
خلاصة	21
الفصل الثاني: دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	23
المبحث الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	24
المطلب الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	24

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	29
المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر	33
المبحث الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	38
المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في الجزائر	38
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	40
المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	45
المطلب الأول: الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها	45
المطلب الثاني: الإنفاق العام ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	49
خلاصة	52
خاتمة	53
قائمة المصادر والمراجع	56
الملخص	58

مقدمة

تمهيد:

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة في اقتصاديات الدولة، وذلك لماله من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتأثير على عدة متغيرات اقتصادية والواقع الاقتصادي الدولي خير دليل على أن دول العالم تتسابق للحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب أكبر قدر من هذه الاستثمارات، وقد عملت جل الدول على زيادة حجم ومخزون الاستثمارات لديها، وذلك باستعمال مختلف الوسائل والأساليب الرامية والمستعدة على التحفيز وجذب هذا النوع من الاستثمارات، والجزائر من بين الدول النامية والتي تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات من هذا النوع من أجل تعزيز النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي مجبرة على مواكبة التسابق والتنافس لغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستثمارات، ونظرا لأهميته فقد اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باستعمال مختلف الوسائل والأساليب المساعدة لاستقطابه.

وتعتبر السياسة المالية من بين أهم الوسائل التي تستخدم من أجل تحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال مختلف أدواتها كالإنفاق العام ومنح الحوافز والامتيازات الضريبية بمختلف أشكالها بغية تحسين المناخ الاستثماري، من خلال التحفيزات المقدمة للمستثمرين لجعلهم يفضلون استثمار رؤوس أموالهم .

1-إشكالية الدراسة:

إن تسابق الدول النامية ومن بينها الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قد حرص الحكومة على بذل المزيد من الجهود لتحسين مناخ الاستثمار، والذي يفرض عليها وضع سياسة اقتصادية وإجراءات هادفة، ومن أهم هذه السياسات نجد السياسة المالية حيث تلعب دورا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

وعلى هذا الأساس تم صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

1-الأسئلة الفرعية

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح تساؤلات على النحو التالي:

- ما مفهوم السياسة المالية؟
- ما هي أدوات السياسة المالية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ؟
- أين تكمن الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ؟

2- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي من خلالها تستطيع الدولة التأثير على النشاط الاقتصادي؛

الفرضية الثانية: تتمثل أدوات السياسة المالية في السياسة الإنفاقية، والسياسة الضريبية والموازنة العامة؛

الفرضية الثالثة: الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات تحقيق النمو والتطور.

2-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة استغلال أدوات السياسة المالية على أرض الواقع من أجل تهيأت مناخ استثماري جذاب للاستثمارات الأجنبية، وكذا السبل الكفيلة للاستفادة من هذه الاستثمارات في ترقية وتطوير الاقتصاد الوطني الجزائري لمستقبل أفضل لنا وللأجيال القادمة، من أجل التنمية المستدامة .

3-أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط وهي على النحو التالي:

- التعرف على مفهوم السياسة المالية وأدواتها؛
- محاولة التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه؛
- التعرف على الدور الذي تلعبه أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك في ظل مناخ استثماري جزائري؛

4-أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من العوامل دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع وهي على النحو التالي:

- المكانة التي حظيت بها السياسة المالية في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية من خلال ناجعة استخدام أدواتها بطريقة جيدة ومضبوطة؛
- أهمية الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الوطني، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- المساهمة في توضيح الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتهيئة المناخ الاستثماري من خلال أدوات السياسة المالية المنتهجة بنوعيها الإنفاقي والضريبي؛
- الميول الشخصي والرغبة في دراسة هذا الموضوع.

7-حدود الدراسة:

لقد اخترنا أن تكون دراستنا مقيدة، جعلت طبيعة موضوع الدراسة حدوده تعرف إلى ثلاث أصناف وهم على النحو التالي:

- الحدود الموضوعية: تتمثل في إبراز العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- الحدود الجغرافية: يتم إجراء هذه الدراسة على الاقتصاد الوطني الجزائري.
- الحدود الزمنية: حددت المدة الزمنية للدراسة في الفترة 2019/2006.

8- المنهج المستخدم في البحث:

إن طبيعة الدراسة المتمثلة في دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر جعلت من معالجته تطلب الاعتماد على منهجين هما:

- **المنهج الوصفي**: الذي يقوم على عرض مختلف مفاهيم السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- **المنهج التحليلي**: يظهر من خلال تحليل بعض الإحصائيات المتعلقة بتطورات السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

9-الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات سابقة في ما يخص هذا الموضوع نذر منها:

دراسة سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي، دراسة لبعض دول المغرب.

دراسة صياد شهناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، دراسة ماجستير، 2012-2013.

10-الصعوبات:

هذا وكشأن أي بحث تلقينا بعض الصعوبات في قلة المراجع ولصعوبة الوصول إليها خاصة بعد جائحة كورونا.

الفصل الأول

مدخل عام للسياسة المالية
والاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

تلعب السياسات المالية دورا في التأثير على النشاط الاقتصادي ,ولاسيما في أوقات الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي ,إذ يرى الكن زيين السياسة المالية هي سياسة ذات فعالية عالية بحيث تمثل مكانة مهمة ,في تحقيق أهدافها معتمدة بذلك على أدواتها التي تستطيع أن تكيفها حتى يمكن أن تؤثر في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل حيزا هاما على الصعيد العالمي، وذلك باعتباره من أهم مصادر التمويل الدولي، حيث تزايدت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية مما أدى إلى خلق التنافس الشديد

لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للسياسة المالية.

المبحث الثاني: الإطار ألمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للسياسة المالية

اقترن تعريف السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية وفقا للأهداف الداخلية التي تسطرها، وتسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم متعدد.ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف السياسة المالية وأهدافها، أدوات السياسة المالية.

المطلب الأول: السياسة المالية مفهومها وأدواتها

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

هناك عدة تعاريف للسياسة المالية نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: السياسة المالية هي مجموعة أهداف وتوجيهات وإجراءات ونشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير على الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على الاستقرار العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.[1]

التعريف الثاني: السياسة المالية هي مجموعة من السياسات المتعلقة بالإجراءات العامة والنفقات العامة، قصد تحقيق أهداف محددة.[2]

التعريف الثالث:الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها، وتدبير وسائل تمويلها.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة نجد التعريف الشامل كما يلي:السياسة المالية هي مجموع الخطط والإجراءات والبرامج الرشيدة التي تعتمدها الدولة عن طريق التعامل مع عناصر المالية العامة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق التوازن والتنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني:أهداف السياسة المالية

تمثل السياسة المالية أداة الدولة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية كونها تستطيع التدخل بكل مرحلة من مراحل الأدوار الاقتصادية، وتستطيع التأثير فيه تأثيرا كبيرا فهي بهذه تقضي على كثير من العيوب وتتقدم بالاقتصاد بالدولة تقدما ملحوظا إذا كانت عبر التخطيط هادف وبرنامج فعال ومن بين أهم الأهداف التي يمكن للسياسة المالية أن تحققها ما يلي:

---

[1] - محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط1،عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص 190.

[2] - اياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط1، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2013، ص 263

[3] - هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسية جزء الموازنة العامة السياسة المالية، مطبعة النعليم العالي، بغداد1980،ص 118.

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي

ويقصد به تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتجنب التغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار مع الحفاظ على معدل النمو الحقيقي، فالتشغيل الكامل لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما التقليل النسبي لها وخلق فرص العمل المنتجة، كما يجب الحد من التغيرات النسبية الكبيرة والمفاجئة في أسعار السلع والخدمات.[1]

وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في أوقات الكساد والرواج من خلال قدرتها التأثيرية على مستويات التشغيل والأسعار والدخل الوطني.[2]

2- البحث عن التوازن الخارجي

ويتمثل في توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصاديات، ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات إلى زيادة مديونية البلاد وتدهور قيمة عملتها، وبالتالي فان توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول عل استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية.[3]

3- تحقيق العمالة الكاملة

إن تحقيق العمالة الكاملة والمحافظة عليها يعتبر من أهم أهداف السياسة المالية، حيث يقتصر دور السياسة المالية على خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة، وبالتالي المساهمة في رفع المستوى المعيشي، ومن جهة أخرى فان زيادة الإنفاق العام على الإيراد العام يهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي، ولذا تعتبر السياسة المالية أداة فعالة في الحد من البطالة.[4]

4- تحقيق النمو الاقتصادي

حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6،حيث يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر عمومية، والمتمثل في زيادة حجم الدخل الوطني عبر الزمن، أي ما يلاحظ من خلال هذا الهدف

[1] - عباس كاظم ألدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الإدارة المالية، ط 1،عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 53-56.

[2] - إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[3] - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 41.

[4] - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ط 1، بيروت، دار النهضة العربية للطبع والنشر، 1971، ص 41.

هو تحقيق معدل نمو أعلى من معدل نمو السكان، وهو ما يضع أمام صانعي السياسة الاقتصادية في كيفية تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير.[1]

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

من خلال هذا المدخل سنتطرق إلى ثلاث عناصر وهي الموازنة العامة والإيرادات والنفقات العامة.

الفرع الأول: الموازنة العامة

أولا: تعريف الموازنة العامة

تعرف على أنها القائمة التقديرية للنفقات والإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة.[2]

ثانيا:مبادئ الموازنة العامة

تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1- **مبدأ سنوية الميزانية:** يعني هذا المبدأ أن يتم التوقع والترخيص للنفقات وإيرادات الدولة بصفة منتظمة كل عام، ويعني أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية.[3]

2- **مبدأ وحدة الميزانية:** يقضي هذا المبدأ بضرورة وضع موازنة واحدة تدرج فيها جميع نفقات الدولة ووسائل تمويلها، وهذا يعني أن يكون للدولة موازنة عامة واحدة.[4]

3- **مبدأ عمومية الميزانية:** يستلزم تحصيل الإيرادات العامة للقيام ببعض النفقات، لهذا توجد طريقتان لإدراج الإيرادات والنفقات في الميزانية العامة وهما طريقة الناتج الصافي وطريقة الموازنة الشاملة.

4- **مبدأ توازن الميزانية:** يقصد بتوازن الميزانية العامة أن لا تزيد الإيرادات عن النفقات أو العكس، وهذا يعني أن الميزانية تعتبر متوازنة إذا تعادلت الإيرادات مع النفقات، وتعتبر الموازنة في حالة عجز إذا زادت النفقات عن الإيرادات.[5]

---

[1] - محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري ل كالدور دراسة تحليلية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي (2010-2014)مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 16، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2016،ص 16..

[2] - محمد ألبنا، اقتصاديات المالية العامة، ط 1، مصر، الدار الجامعية 2019، ص 45.

[3] - محمد عباس محرزي،اقتصاديات المالية العامة، ط2،الجزائر،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2005،ص392.

[4] - محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[5] - جهاد سعيد حصاونة، عام المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العلمي، ط1،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010،ص 29

ثالثا: مراحل إعداد الموازنة العامة

تمر بأربع مراحل وهي على النحو التالي:[1]

1- مرحلة التحضير والإعداد: حيث تقوم السلطة التنفيذية بتحضير الموازنة وإعدادها.

2- مرحلة الاعتماد: يعني المصادقة على برنامج السلطة التنفيذية في خطة الإنفاق والإيراد المقبل من قبل السلطة التشريعية.

3- مرحلة التنفيذ: يقصد بها إجراء تحصيل الإيرادات ودفع النفقات التي أدرجت في هذه الموازنة بعد اعتمادها من قبل السلطات المختصة.

4-مرحلة الرقابة والمراجعة: تتحقق عن طريق قيامها بمناقشة مشروع الموازنة العامة قبل اعتماده.

الفرع الثاني:الإيرادات العامة

لقد أصبحت الإيرادات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي لها تأثير واضح في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

أولا: تعريف الإيرادات العامة

أتعرف الإيرادات العامة على نها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.[2]

ثانيا: مصادر الإيرادات العامة

تتمثل في مصادر الإيرادات العامة ما يلي: [3]

1-إيرادات أملاك الدولة:يقصد بها كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية وطنية عمومية أو خاصة.

[1] - حمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 147-148.

[2] - قدي عبد المجيد (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، ص23.

[3] - محمد إبراهيم عبد اللاوي ، المالية العامة، ط1،عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص 60.

2–الرسوم: هو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليه الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل، تتسم بجملة من الخصائص تتمثل في الصفة النقدية للرسم والصفة الإجبارية بالإضافة إلى صفة المقابل وطابع المنفعة.[1]

3– **الضرائب:** هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى هيئات العامة المحلية بصورة نهائية حيث تتميز بالخصائص التالية:إنها ذات شكل نقدي وتدفع دون مقابل، تهدف إلى تغطية النفقات بالإضافة إلى الطابع الإجباري والنهائي لها.[2]

4–**القروض العامة:** هو مورد من موارد الدولة المالية وأداة لتمويل الإنفاق العام، وهو دين يكتتب في سندات أفراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة أو خارجها مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة.

5–**الإصدار النقدي:** هو عملية تحويل أصول معينة حقيقية إلى وسيلة تبادل ودفع.[3]

الفرع الثالث:النفقات العامة

تستخدم الدولة النفقات العامة كأداة لتحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، فهذه الأخيرة تعكس كافة الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

أولا:تعريف النفقة العامة

هي مجموع المصروفات التي تقوم الدولة ب إنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.[4]

كما يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة، بحيث تقوم ب إنفاقها بهدف إشباع الحاجات العامة.

ثانيا:عناصر النفقة العامة

تنطوي على ثلاث عناصر هي:[5]

- مصروفات قابلة للتقدير النقدي؛

[1] - محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 161،176.

[2] - محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلا، المالية العامة، ط1،الجزائر، دار العلوم للنشروالتوزيع،2003،ص ص 66، 69

[3] - محمد ابراهيم عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 225.

[4] -

[5] - عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص 55.

- قيام جهة حكومية بالإنفاق؛
- تحقيق منفعة عامة.

ثالثا:الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاث عوامل رئيسية:

- تدهور قيمة النقود؛
- اختلاف طرق المحاسبة المالية؛
- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.

1-**تدهور قيمة النقود**: يقصد بتدهور قيمة النقود، انخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل وهي الظاهرة التي يمكن أن تفسر ارتفاع إثمان السلع والخدمات.

ومن الملاحظ بصفة عامة أن قيمة النقود أخذت في الانخفاض بصورة مستمرة، وان كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة، فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد.[1]

2- **اختلاف طرق المحاسبة المالية**:كان المتبع فيما مضى أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة ما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية اقل من حقيقتها.

3- **اتساع المساحة الإقليمية للدولة وزيادة عدد السكان**: إن اتساع مساحة الإقليم نتيجة لضم مناطق جديدة للدولة قد يترتب عليه زيادة ظاهرية، إذ لا ترتب على هذا الانضمام أية زيادة في الخدمات بالنسبة لسكان الإقليم الأصلي، وقد تحقق هذا السبب مرارا بالنسبة لبعض الدول الأوروبية التي تغيرت حدودها واتسعت مساحة أقاليمها عقب الحروب.[2]

[1] - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص63.

[2] - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 1999،الإسكندرية، مصر،ص66.

المبحث الثاني:الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، وازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية، وأضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، مما جعلها تكون محل اهتمام للعديد من الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية، وكذلك دول العالم المتقدمة منها والنامية، ويعود السر في بروزه إلى كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، غير انه بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. من خلال هذا المدخل سنتطرق إلى أربع عناصر وهي تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته، بالإضافة إلى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

المطلب الأول:تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر مفاهيم عديدة ومتنوعة نذكر منها:

التعريف الأول: تعريف منظمة التجارة العالمية:فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على انه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أموالا إنتاجية في بلد أخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها.[1]

التعريف الثاني: تعريف صندوق النقد الدولي: هو المال المستثمر في دولة أخرى ويشرف عليه أصحابه بصفة مباشرة، ويتضمن ذلك فروع المشروعات الأجنبية في دولة معينة والمشروعات التابعة لمشروعات أجنبية، والعقارات التجارية المملوكة لمقيمين في الخارج، أي يركز الصندوق على المعاملات التي تهدف إلى تثبيت واستمرارية وديمومة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتشارها وتوسعها.[2]

التعريف الثالث: هو كل استثمار من خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء الهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجال طويلة الأجل[3]

التعريف الثالث: هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس تحول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح (المستثمر المباشر) والى المؤسسة باصطلاح (مؤسسة الاستثمار المباشر)،وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

---

[1] - يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 3، جامعة سعد دحلب، البليدة، جوان 2008، ص 163.

[2] - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 58.

[3] - فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر،2000،ص 23.

ولا يقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصيلة التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة.[1]

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على انه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول ذات الدخل المتوسط، حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما انه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية وفرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة، فضلا على انه يساعد على عمليات التكييف الهيكلي، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعات ها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية[2]،ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الأخرى أمثال المنح والإعانات والقروض، بكثير من المزايا نجمل أهمها في النقاط التالية:[3]

- القدرة على خلق فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة؛
- اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض حجم مساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث تما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر أكثر أمان وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي الغير مباشر؛
- رفع نسبة تكوين رأس مالي(إحدى مصادر رأسمال والخبرات الإدارية)وتعويض نقص المدخرات في الاقتصاد الوطني؛
- القدرة على نقل الخبرات والتدريب الكوادر فنيا وإداريا؛
- فتح المجال أمام الصناعات المحلية للدخول إلى الأسواق العالمية والإنتاج بالمواصفات ذات معايير عالية؛
- دعم ميزان المدفوعات؛
- المساهمة الفاعلة في مجالي النمو والتنمية وخصوصا في الدول النامية؛
- يعتبر كإحدى وسائل توطين تكنولوجيا وتفادي إلى الأسواق؛

[1] - ماجد أحمد عطا الله، ادارة الاستثمار، ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001،ص98.

[2] - حشيش عادل، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.

[3] - يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

- يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته اكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية؛
- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار القومي، الذي تعانيه الكثير من الدول النامية وذلك لتمويل عملية التنمية.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتصف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعدد والتنوع، ويمكن إبراز أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

أولا: الأشكال التقليدية

تتجسد الأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر في:

1-الاستثمار المشترك: يرى كولدي أن الاستثمار المشترك هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان)أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية....أما تيربسترا فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على علامات إنتاجية أو تسويقية في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.[1]

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.ويتم تنظيم العلاقة بين المقر الرئيسي والفروع حسب اختصاصات وصلاحيات الفروع والتفويض الموكل إليه ونوع النشاط وذلك وفق اتفاقيات البلد المضيف، وتقوم هذه الطريقة في الأصل بناءا على عملية نقل المؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين.[2]

[1] - عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001،ص ص 104-105.

[2] - عبد السلام أبو قحف، ادارة الأعمال الدولية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001،ص 301.

3- الاستثمار في المناطق الحرة: هي نوع خاص من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكون على شكل مشاريع مشتركة أو مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا.

4- مشروعات أو عمليات التجميع: هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبه قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرف التخزين والصيانة....الخ والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.[1]

5- **الشركات متعددة الجنسيات:** تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم رموز الاقتصاد العالمي، وقد اكتسبت ذلك من حجمها الكبير الذي يسمح لها بإنتاج وتسويق كميات معتبرة من سلع وخدمات عبر أسواق متعددة تنتمي إلى جنسيات ومناطق جغرافية مختلفة، كما تتميز هذه الشركات بتفوقها التكنولوجي وانتمائها لاقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا، كما تعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق شركات متعددة الجنسيات، ومن أبرز الظواهر التي طرأت على الصعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، قد ارتفع عدد شركات متعددة الجنسيات سنة 2004الى قرابة 69ألف شركة تسيطر على حوالي 690ألف شركة عبر العالم وتوظف 54مليون شخص، كما بلغ رقم أعمالها السنوي 19تريليون دولار أمريكي أي ضعف قيمة الصادرات العالمية.[2]

ثانيا: الأشكال الحديثة

هناك العديد من الأشكال الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر:

1-**الشركة المشتركة:** وتنشأ عن مساهمة شركتين على الأقل في الاستثمار، وتعني مشاركة أحد أو بعض المستثمرين في الدولة المعينة مع شركاء من دولة أخرى، ويفضل المستثمر الأجنبي توفر شركاء قادرين ماليا في الدولة المضيفة حتى لا يتحمل، مخاطر استثمار هائلة قد يتحملها هو نفسه دون غيره.[3]

[1] - عبد السلام أبو قحف، 2001-2002،مرجع سابق، ص 165.

[2] - يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 165.

[3] - عبد العزيز قادري، الاستثمارات الدولية (التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات)،ط1، دار هامة، الجزائر، 2006،ص35.

وقد تأخذ المشروعات المشتركة أحد الأشكال التالية:[1]

- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام؛
- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص؛
- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام، ورأس المال الوطني الخاص؛
- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام، ورأس المال الوطني الخاص؛
- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام، ورأس المال الوطني الخاص.

2- عقد الإجارة: وهو العقد الذي يمنح بموجبه المتعامل الأجنبي للطرف المحلي الحصول على التكنولوجيا أو المعرفة مقابل ثمن معين يدفعه للطرف المحلي، سواء عن طريق مبلغ جزافي أو عن طريق نسبة في المبيعات أو بإشراك المتعامل الأجنبي في رأس مال الطرف المتلقي، وبالتالي في الأرباح أو المواد التي يتم إنتاجها باستعمال التكنولوجيا المرخص بها، بحيث يشتري المتعامل الأجنبي تلك المواد بأسعار تفضيلية.

3-عقد استعمال العلامة التجارية: من الممكن اعتبار عقد استعمال العلامة التجارية نوعا من عقود الإجازة أو المساعدة التقنية، ويحصل المرخص له في هذا العقد على جملة من العناصر تحتوي، إضافة إلى العلامة التجارية على احتكار أو الامتياز بالبيع محليا ومساعدة في التسيير مقابل مبلغ جزافي أو إتاوة والالتزام باحترام بعض قواعد الشركة المرخصة.[2]

4-عقود التسيير: تشبه إلى حد بعيد عقود الإدارة، حيث بمقتضى هذا القرض تضمن المؤسسة الأجنبية تسيير مؤسسة محلية إذ تتضمن الأحكام هذا العقد أجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عملية التسيير إلى الشركاء المحليين، فعندما تجد البلاد النامية نفسها عاجزة عن التسيير الناجح للمشاريع الاقتصادية فتلجأ قبل تكوين خبرة لها في الميدان، إلى إبرام عقود تسيير مع التعامل الأجنبي.

5-عقود المفتاح في اليد: وهي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي والوطني، حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما إن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني، وتبرم البلاد النامية هذا النوع من العقود بهدف تسريع وتيرة تصنيعها ببناء بنية صناعية قبل التحكم

[1] - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007،ص ص3-40

[2] - عبد العزيز قادري، نفس المرجع، ص 37.

في عملية الإنشاء الصناعي، بحيث يتعهد المتعامل الأجنبي بتقديم مجمعات صناعية عاملة وتأجيل الحصول على الثمن حتى تتمكن تلك المنشات ذاتها من توليد الرأسمال.[1]

6-عقد المفتاح في اليد الثقيل: ويلتزم فيه الطرف الأجنبي بتقديم المساعدة التقنية والمساهمة في تكوين اليد العاملة المحلية، غير أن الالتزام بالنتيجة يظل غائبا، ذلك أن الطرف الأجنبي يلتزم بتقديم المساعدة التقنية فقط، وهنا إذا كنا نلاحظ نوعا من التحويل الجزئي للقدرات التكنولوجية، فإننا نجد أنها لا تشكل عنصرا رئيسيا في العقد وليست جزاء من نظام الضمانات.

7-عقد المنتوج في اليد: هي عبارة عن عقود نشأت، في التجربة الجزائرية على الخصوص، بهدف جعل الطرف الأجنبي يعمل على التحويل الفعلي للتكنولوجيا والمعرفة الصناعية وتظهر في شكل عقد مركب يضع على عاتق الشركة الأجنبية ثلاث التزامات أساسية هي:تسليم المواد الملموسة، وتحويل التكنولوجيا وضمان إنتاج خصوصي وهي بخلاف عقود المفتاح في اليد تلزم بتكوين العمال المحليين مهنيا.

8-عقد السوق في اليد: وهو عقد يتميز بوجود مسؤوليات للطرف الأجنبي أكثر اتساعا مما يحدث في العقود سابقة الذكر، بحيث نجد تلك المسؤوليات تشمل التسيير التجاري من فنيات تسويق فعلى ل المنتوجات، أي أن الميزة هنا يكون بإضافة التعهد بحصول البلد المستقبل على عقود لا بابتياع المنتوجات حتى يتمكن الشريك الأجنبي من تصريف منتوجاته لفترة يحددها العقد، وهكذا لا يتعهد الشريك الأجنبي بنقل التحكم في العملية الصناعية فحسب بل وبنقل المعرفة في قطاع الخدمات للشريك المحلي.

9- عقود اقتسام المنتوج: وهي عقود ابتدأت في ميدان النفط والمناجم، ويقوم الشريك الأجنبي بمقتضاه بعمليات التنقيب ثم بالاستغلال، بالاشتراك مع شركة وطنية محلية لمدة معينة مقابل جزء من المنتوج، يحصل عليه بعد تغطية التكاليف التي تتحملها الشركة الأجنبية، وتختلف نسبة ما يأخذه البلد المحلي من بلد لأخر.

10- عقود الخدمات بالمجازفة: وهي عقود غالبا ما تبرم في ميدان البترول، وتشبه عقود اقتسام المنتوج لكنها تختلف عنها في أن ما يقدم للأجنبي كمقابل يكون نقدا لا عينا، وهي تختلف عن عقود.

الخدمات العادية التي يدفع فيها للمتعامل الأجنبي ثمنا محددا مقابل خدمات يقدمها أثناء التنقيب أو الاستغلال، إلا أن الطرف الأجنبي في هذه العقود (بالمجازفة)،يتحمل مخاطرة مادام يلتزم بتمويل عملية التنقيب والاستغلال، وهو لا يأخذ شيئا في حالة التنقيب غير المثمر، أما إذا أثمر فان الطرف الأجنبي يقوم باستغلال ما اكتشف إما بتسييره أو تسيير من طرف شركة وطنية محلية.

[1] - نفس المرجع، ص ص 38-39.

11- المقاولة من الباطن: قد تلجأ بلدان العالم الثالث في علاقتها الاقتصادية، إلى عقود المقاولة من الباطن التي تبرم بين طرف أجنبي رئيسي وأحد المقاولين من الباطن المتواجدين في البلد المستقبل للاستثمار، بحيث يقوم هذا الأخير بإنتاج قطع الغيار أو بتجميع المواد المصنعة بواسطة وسائل إنتاج يمتلكها، ويسوق المنتوج بعد ذلك عادة من طرف الشريك الرئيسي في أسواق بلدان أخرى.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تسمية محددات مفردها محدد مصدرها حدد،بمعنى عملية أخذ موقف عادة جازم وقاطع في قرارها، وعند إسقاط المعنى السابق على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر نجدها تفيد الجوانب التي يأخذها المستثمر كأساس اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج،وتوجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها. **أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة:**

1-المحددات السياسية: يعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي فطبيعة النظام السياسي ومدى الاستقرار والتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل وكذلك الظروف الإقليمية العالمية من أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار، فعدم استقرار النظام السياسي يعني عدم التأكد والمخاطرة في الاستثمار، وقد أوضح بازي في سنة 1963ان الاستقرار السياسي يعتبر محدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية.[1]

كذلك توصلت دراسة كل من Schneider andtrey في 1985 التي شملت دولة نامية وذلك في السنوات 1980.1979.1976 متغيرات اقتصادية وسياسية، أكدت أن الخطر السياسي يأتي في المرتبة الخامسة[2]،فالاستقرار السياسي في البلد المضيف محدد هام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن وجود نظام ديمقراطي يحترم الإرادة.

2-المحددات الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:[3]

أ-حجم السوق: يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان هذا السوق بيير ونشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع، فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملا

[1] - عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1،مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013،ص 71.

[2] - عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1،عمان، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2014،ص6.

[3] - مرجع نفسه، ص 72.

في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح، نستطيع قياس حجم السوق بمقياسين مهمين هما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومقياس عدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشر للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشر للحجم المطلق للسوق، وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية، فإذا كان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي مرتفع هذا يؤدي للمزيد من الإنفاق من الأفراد على السلع والخدمات وبارتفاع عدد الأفراد أي عدد السكان فان هنا مبالغ ضخمة ستضخ في هذه الأسواق كما يعتبره محدد حجم السوق واحتمالات النمو محدد مهم في جذب وتدفق رؤوس الأموال الدولية على شكل استثمارات أجنبية مباشرة نحو البلد المضيف.

ب–درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيد عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري، أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها،وعدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج).وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة فانه يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيدا عن فرض القيود فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها إلى الاقتصاديات المغلقة، التي بطبعها تضع قيود على حركة التبادل الدولي والتجاري، وعلى حرة عناصر الإنتاج .

ج–تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي و الجهوي والدولي: إن التكتلات الإقليمية و الجهوية خاصة بالنسبة للدول النامية تعزز قدرة هذه الدول على تعبئة مواردها وترقية التبادلات البينية مما يعزز فرص الاستثمارات البينية التي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، وأيضا إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، طبعا في رحابة السوق المشتركة بينهما، وطلب للفرص المتاحة فيها.

د–القوة التنافسية للاقتصاد الوطني: تتمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك انه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك معناه مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح ولعل هذا يرجع إلى ازدياد المركز التنافسي معناه ازدياد قوة وقدرة الاقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي.[1]

هـ–معدل النمو الاقتصادي: إن تحقيق الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة يضمن استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإعادة استثمار أرباحها سواء بالتوسع في المشروعات أو إنشاء مشروعات جديدة، ولا شك أن التدفق

[1] - عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1،عمان، دار مكتبة حامد للنشروالتوزيع،2014،ص ص 69.

المتزايد للدول الأكثر تقدما يرجع لحد كبير إلى ارتفاع معدلات النمو في هذه الدول، حيث توجد علاقة ارتباط قوية بين معدل النمو وتدفق الاستثمار الأجنبي للمجتمع، وكلما كان محدد معدل النمو مرتفعا فان هذا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بما يترتب عليه زيادة مستويات الدخل الفردية ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات واتساع الأسواق الداخلية بها مما يمثل دافعا أساسيا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وعليه فانه يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر دالة متزايدة في محدد النمو الاقتصادي.[1]

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناءا على محددات منها:[2]

1-محدد العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة الرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند أخذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.
2-سعر الفائدة: يعتبر محدد رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:فرؤوس الأموال تتجه أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة.

3-التسويق: يلعب التسويق دورا هام في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على التميز منتجاتها وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها.

4-تكاليف الإنتاج: يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب المستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الفحم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

[1] - يحي أحمد سعيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر عمان، دار اثراء للنشر والتوزيع، 2015ص ص 133-139

[2] - عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 64 -65

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي يشمل مفاهيم عامة حول السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، فالسياسة المالية تبين أدواتها المتمثلة في السياسة الانفاقية والضريبية والموازنة العامة المفروضة من السلطات المالية، التي تعتمد عليها للتدخل في توجيه مختلف القطاعات، فالسياسة المالية تلعب دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية النظام الاشتراكي والرأسمالي.

كما يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين في العالم لكونه من أهم الأدوات والأساليب المنتمية للاقتصاد المحلي خاصة والعالمي عامة والمدعمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وأن الاختلاف بين الاقتصاديين في تعريفه يدل على أنه ظاهرة معقدة، بالرغم من مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية.

الفصل الثاني

دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة لتهيئة مناخها الاستثماري حتى تستطيع استقطاب أكبر عدد ممكن من التدفقات الاستثمارية خاصة وأن هذا الأمر أصبح ضرورة ملحة، حيث وضعت الجزائر عملت على تحسين سياستها المالية وهذا بإعداد منظومة قانونية خاصة بالاستثمار وتخصص مبالغ ضخمة للإنفاق الاستثماري، وكذا تجند جميع مواردها البشرية والمادية لأجل جذب المستثمر الأجنبي، وهذا بفضل تمتعها بموقع استراتيجي وإرادة سياسية لتحقيق التنمية الشاملة من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي كمصدر مهم للتمويل.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النح والتالي:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول :واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة، وتهدف هذه القوانين بالأساس إلى تجميع وتوحيد ضمانات الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد وتوحيد تعامل المستثمرين مع جهة واحدة.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: قانون الاستثمار رقم 277/63المؤرخ في 26جويلية 1963المتعلق بالاستثمارات

يعتبر هذا القانون أول تشريع جزائري بعد الاستقلال موجه وبصفة مركزة وأساسية إلى الاستثمار الأجنبي، حيث نصت المادة الثالثة منه على توجه الجزائر نح والخارج وذلك بالنص على أن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين في النظم العام وقواعد التأسيس.[1]

وقد جاء هذا القانون بامتياز يستفيد منه المستثمرين نذكر منها:[2]

- تحويل الأموال ل 50بالمئة من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عليها؛
- الحماية الجمركية، المادة 9والفقرة 1؛
- التدعيم الاقتصادي للإنتاج.

بالمقابل لهذه فقد أزمت المؤسسات المعتمدة أن تضمن التكوين المهني، ترقية العمال والإطارات الجزائرية المادة 12.

ثانيا :قانون الاستثمار الصادر في 1966

بعد فشل في تطبيق قانون 1963 تبنت الجزائر قانون جديد، ويقوم الاستثمار حسب هذا القانون على مبدأين أساسيين هما:[3]

المبدأ الأول: إن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر ذلك بالتمييز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى، وتكون للدولة الأولوية في الاستثمارات في القطاعات الحيوية.

[1] - القانون 267/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات.

[2] - محفوظ العشي، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الرسمية، الجزائر 1989، ص 91.

[3] - الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمار.

المبدأ الثاني: منح الضمانات والامتيازات خصت فقط الاستثمار الأجنبي، وتمثلت في المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية.

- تحويل الأموال والأرباح الصافية؛
- ضمانات ضد التأميم، حيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض يتم خلال تسعة أشهر؛ يكون مساويا للقيمة الصافية للأموال المحمولة للدولة.

مما سبق يتضح أن قانونيا 1963 و1966 لم يجلبا المستثمرين الأجانب لأنهما كانا ينصصان على إمكانية لتأميم، وكذا على أن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري وهذا ما يتنافى مع إرادة الأجانب التي تتحاشى تطبيق القوانين الداخلية لعدم ثقتهم فيها وخوفها من التحيز. **ثالثا**

:قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:[1]

جاء القانون 90-10المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية الجزائري فه وبمثابة تغير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحويل إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمعارف الأجنبية.

ومن التغيرات والتحويلات الجديدة التي أخذها قانون النقد والقرض يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شلا مباشرا أ ومختلطا، فه وبذل ألقى شروط الأغلبية النسبية برأسمال، كما ألقى أيضا مشاركة الرأسمال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط فقد أخذت نصوصه على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أ وخاص مقيم:

- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية؛
- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أ وبالمساهمة مع المقيمين؛
- السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال.

رابعا :المرسوم التشريعي رقم 12/93

هذا القانون كان موجها للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي الذي يقوم بأنشطة اقتصادية (انتاج سلع وخدمات) في المجالات غير المخصصة صراحة للدولة أ وفروعها أ ولأي شخص معنوي آخر،[2] فإنها تخضع لعدة

[1] - القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

[2] - المادة 1من المرسوم التشريعي رقم 93 /12 المؤرخ في 05-10-1993 المتعلق بترقية الاستثمار.

أنظمة هي :النظام العام والأنظمة الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة، كما تضمن امتيازات خاصة تستفيد منها الاستثمارات التي لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني.[1]

كما نص هذا المرسوم على إنشاء وكالة لترفيه الاستثمارات ودعمها ومتابعتها في شكل "شباك وحيد "يضم الإيرادات والهيئات المعنية بالاستثمار وإذا كان هذا المرسوم لا يتضمن تغيرات جوهرية في النظام القانوني للاستثمار الخاص فانه يحاول توحيد النظام القانوني ليشمل الاستثمارات الأجنبية وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي عرفتها الجزائر بعد الإصلاحات التي تم الروع فيها عام 1988.

خامسا :قانون تطوير مناخ الاستثمار وآلياته 03/01.[2]

بتاريخ 20 أوت 2001 صدر الأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار، والذي يعمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وخلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية، ذلك تم إلغاء كل الأحكام السابقة كما يمنح للمستثمرين الأجانب عدة حوافز مالية وجبائية، وجمركية بالإضافة إلى تبني أربعة مبادئ هامة هي:

- مبدأ حرية الاستثمار؛
- رفع القيود الإدارية عليه؛
- عدم الالتجاء إلى التأميم الحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي.

الفرع الثاني :الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أولا: وكالة دعم وترقية الاستثمارات APSSI:

تأسست وكالة دعم وترقية الاستثمارات يوم 1993/10/17 في إطار المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار 93-12 حسب المادة 08 الفقرة 02 في شكل شباك وحيد يضم جميع الإدارات والهيئات المهنية بالاستثمار في مكان واحد (جمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل). [3]

[1] - المادة 15 من نفس المرسوم.

[2] - الأمر رقم 1 /03 المؤرخ في 20 أوت 2001،المتعلق بتطوير الاستثمار.

[3] - Agence de promotion du soutien et de suivi de Linvestissemen

1- **تعريف الوكالة APSSI**: هي هيئة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي موضوعية تحت وصاية رئيس الحكومة. يديرها مجلس إداري يرأسه رئيس الحكومة يتكون من الأعضاء الذين يمثلون الهيئات التي لها علاقة بالاستثمار وتهدف الوكالة إلى:[1]

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية ومنح المزايا الخاصة بالاستثمارات؛
- تزويد المستثمر بالمعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي؛
- تضمن ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية؛
- تضمن متابعة احترام المستثمرين بالالتزامات المتعاقد عليها؛
- تساعد المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات؛
- تجري تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائياته؛
- نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من الامتيازات؛
- تنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة؛
- تنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه؛
- تشغيل ل الدراسات في مجال الاستثمار.

أما المهمة الرئيسية للوكالة فهي العمل على تجسيد سياسة الدولة في مجال الاستثمارات، بحيث تتلقى تفويض من ل الإدارات المعنية وذلك لتمكينها من تسلم جميع الوثائق الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار، وتقوم بدراسة طلبا الاستثمار بناءا على جداول وشبكات التحليل التي يصادق عليها مجلس إدارتها، وبعدها تنشر في الجريدة الرسمية للإعانات القانونية.

ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الشباك الوحيد)

Agence national de développement de l'investissement(ANDI

1- تعريف الوكالة

أنشئت هذه الوكالة على اثر الانتقادات التي وجهت لوكالة ترقية ودعم الاستثمار باعتبارها ذات طابع مركزي بيروقراطي، وقد أنشئت هذه الوكالة بموجب الأمر رقم 01-03، ومقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة ولها هياكل لامركزية على المستوى المحلي ولولائي ومكاتب في الخارج، كما أنها تضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية

[1] - منشورات وكالة APSSI.

بالاستثمار مثل :بنك الجزائر، إدارة الضرائب، أملاك الدولة، إدارة الجمارك، البلدية، لها شخصية معنوية ومستقلة ماليا، فهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وصاية رئيس الحكومة.[1]

2- مهام الوكالة :[2]

- تستقبل وتعالج تصريحات الاستثمار؛
- ترافق وتساعد المستثمرين في استكمال الإجراءات وإنشاء المشروعات الاستثمارية؛
- تصدر قرارات منح المزايا والتحفيز؛
- تضمن متابعة الاستثمارات خاصة احترام الالتزامات الموقعة من قبل المستثمر؛
- التأكد من احترام المستثمرين لالتزامات التي يعتمدونها خلال فترة الإعفاء من بعض الضرائب والرسوم؛
- تعنى المؤسسة بضم كل المؤسسات التي تمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي والسياحي والخدمات، وهذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات يتم بطريقة غير منسقة؛
- تقوم بدور الوسيط بين المستثمر وبين الجهات المخولة لمنح الترخيص في بعض النشاطات المقننة، أي أن المستثمر يتقدم بطلب منح الترخيص إلى الوكالة وهي بدورها تحولها إلى الهيئة المعنية للرد خلال شهر، وإذا لم تقم بالرد تحرر الوكالة وثيقة معاينة تقصير تكون بمثابة ترخيص.

ثالثا: لمجلس الوطني للاستثمار CNI

المجلس عبارة عن هيئة إدارية تنشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار تحت وصاية رئيس الحكومة ويترأسه هذا الأخير، ويتشكل هذا المجلس من جميع القطاعات المعنية بالاستثمار وهي الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بالجماعات المحلية، وزير التجارة، وزير الطاقة والمناجم، وزير الصناعة، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزير التهيئة العمرانية.

ومن مهام هذا المجلس:

- اقتراح تدابير تحفيزية اتجاه المستثمرين؛
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية؛
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.

[1] - منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

[2] - منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات AND

كما ينصص قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 183 على إمكانية غير المقيمين الاستثمار في الجزائر في مختلف الفروع غير المخصصة للدولة ،وهذه الاستثمارات تخضع للقوانين التي صادق عليها المجلس المذكور أخذا بعين الاعتبار ما يلي:

- توازن سوق الصرف؛
- تطوير الشغل؛
- تطوير القوة العاملة المحلية؛
- جلب التكنولوجيا.

وفي الأخير يمكن القول أن شروط نجاح أي قانون للاستثمارات يرتكز على أربعة مبادئ أساسية متصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار الأجنبية هي :مبدأ حرية الاستثمار ،ورفع القيود الإدارية المفروضة عليه ،وعدم الالتجاء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه ،والتحكيم الدولي ،وبذلك نعتقد أن الأمر رقم 01-03 يتماشى في كثير من جوانبه مع هذه المبادئ.

المطلب الثني :معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قامت الجزائر ببذل مجهودات كبيرة لجلب المستثمرين الأجانب نظرا لما تحتله من مكانة مرموقة وهذا ما لاحظناه من خلال الإصلاحات القانونية وتوفير البيئة المناسبة الجاذبة الاستثمارية في الجزائر خاصة بعد دستور 1996 ودخول الجزائر اقتصاد السوق إلا أن الجزائر لم تصل بعد إلى تحقيق ذلك المناخ الذي يناسب دولة مثل الجزائر، وإمكاناتها المعروفة وحجم الحوافز المقدمة للمستثمرين وذلك لكثير من المعوقات التي تحول أمام تدفق الاستثمار في الجزائر.[1]

والبحث عن هذه المعوقات يعتبر ذا أهمية بالغة لتذليل العراقيل التي من شأنها صد المستثمر الأجنبي وبالتالي غلق الباب أمام الإنتاج والتطوير وبصفة عامة أمام مختلف رؤوس الأموال الأجنبية ويجب إيلاء هذا الموضوع الأهمية الكبيرة كونه يمس الاقتصاد بصفة مباشرة، وتتخلص هذه المعوقات في عراقيل سياسية واقتصادية.

[1] - دلال فاطمة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، أطروحة دكتورة، جامعة البليدة، 2008/2007،ص54.

الفرع الأول :صعوبة الحصول على القروض البنكية:

بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2011،27 بنك ومؤسسة مالية منها 6 بنوك عمومية بما فيها الصندوق الوطني للادخار 14 بنك خاص برؤوس أموال أجنبية منها واحد برأس مال مختلط 7 مؤسسات مالية وفي سنة 2011 منحت البنوك الناشطة العشرين 3.724.7 مليار دينار كقروض موجهة للاقتصاد 85.7% منها تم منحها من طرف البنوك العمومية والباقي 14.5% من طرف البنوك الخاصة مما يعدل على أن البنوك العمومية لا تزال هي المهيمنة على حج النشاط، مع الإشارة إلى الارتفاع المحسوس فبمعدل مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة والتي لم تكن تتجاوز 6.8% قبل سنة 2006، وقد تحصل القطاع الخاضع ل 53.2% من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد، وفي الأخير الذي أصبح في السنوات الأخيرة يحظى بأعلى نسبة من القروض بعد التهميش ومزاحمة القطاع الذي عان في السابق، وبالرغم من هذه التطورات يبقى الجهاز المصرفي الجزائري يعاني من عدة معوقات أهمها :

- بطئ أنظمة المدفوعات؛
- نقص الكفاءة المهنية في تسيير القروض وتقييم المخاطر.

وتستمر الصعوبات التي يعاني منها المستثمرون ورجال الأعمال في الجزائر مع صعوبة الحصول على القروض البنكية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 150 عالميا من أصل 183 دولة داخلة في المؤشر و11 عربيا من أصل 19 دولة داخلة في المؤشر مما يدل على صعوبة الحصول على الائتمان في الجزائر وفق هذا المؤشر.[1]

الفرع الثاني: مشكل تنامي الاقتصاد غير الرسمي

بلغت نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حسب دراسة قام بها البنك الدولي سنة 2006: 19.5% سنة 1988 و32.95% سنة 1998، و34.2% سنة 2006 وهي نسب مرتفعة جدا تؤكد عدم قدرة السلطات العمومية على التحكم في هذه الظاهرة، وبالتالي فان الخسائر التي يسببها الاقتصاد غير الرسمي من خلال المنافسة غير المشروعة معتبرة جدا وأن المستثمرون الذين يعملون في إطار القانون في الجزائر يعانون وضعا مزريا وغير مشجع على الإطلاق.

الفرع الثالث :مشكل العقار الصناعي

[1] - أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2012/1990،مذكرة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-ص 65.

شكل موضوع العقار الصناعي لسنوات طويلة ومازال يشكل أكبر عائق في وجه المستثمرين في الجزائر، فإضافة إلى النقص الكبير في العقار، فان البيروقراطية والأسعار أيضا تؤرق كل مستثمر سواء كان أجنبيا أ ومحليا، فحسب الأرقام التي قدمتها الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري لسنة 2010، فان الطلب في مجال العقار الصناعي قد فاق 6 ألاف هكتار مقابل عرض لا يتعدى 3 ألاف هكتار ما أدى إلى تمكن المستثمرين من الحصول على العقار الصناعي خاصة في المدن الكبرى وكانت الحكومة تعيب في كل مرة على المستثمرين رفضهم الذهاب نح وتلك هذه المناطق، وكانوا يبررون رفضهم بسبب غياب التهيئة العمومية وغياب وسائل النقل والطرقات، وكذلك تواجههم مشكل الأسعار حيث يصل سعر المتر مربع الواحد من العقار حوالي 40 ألف دينار والمشكل الأخر الذي يعاني منه المستثمرون في مجال الحصول على العقار الصناعي، يتعلق بالبيروقراطية وتعقد وتعدد الإجراءات الإدارية.[1]

الفرع الرابع: الفساد الإداري

يعد الفساد الإداري عائقا كبيرا وتكلفة إضافية الى نفقات المشاريع الاستثمارية، حيث أشار تقرير المنتدى للاقتصاد العالمي الذي نظم في دافوس سنة 2006والذي ضم أكبر صانعي قرار سياسي واقتصادي وأبرز مسؤولي الشركات متعددة الجنسيات أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد المغرب الأقصى في المغرب العربي في تداول الرشوة في الصفقات والمشاريع وتشير الدراسة السابقة للبنك الدولي أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7 % من رقم أعمالي في شكل رشاوى لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا الخدمات، وهذا ما يفسر المراتب المتأخرة التي احتلتها الجزائر في مؤشر الفساد الشفافية.

الفرع الخامس: مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي

يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل ذات طابع إداري وتنظيمي أهمها:[2]

- طول وتعقد إجراءات الاستثمار، حيث يتطلب تأسيس كيان قانوني للمؤسسة في الجزائر 14اجراء وهي الأعلى في الدول العربية إضافة إلى ارتفاع التكلفة بفعل مظاهر البيروقراطية والفساد الإداري وتداخل الصلاحيات بين العديد من الهيئات.

[1] - دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة نيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمّد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 122.

[2] - مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة –حالة الجزائر-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 65.

- عدم وضوح بعض النصوص القانونية الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية كمتباينة بين منطقة وأخرى غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
- تعقد وطول الإجراءات الجمركية، حيث أفن عملية جمركة آلات معدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوم، هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب.

الفرع السادس: الوضعية السياسية والأمنية

عاشت الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرف المنصرم وضعية سياسية أمنية جد متردية تميزت بعدم الاستقرار السياسي، الذي جسده التغيير المستمر في الحكومات والوزارات مع تدهور خطير في الوضع الأمني، مما أدى إلى عزوف كثير من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر عن دخول السوق الجزائرية بل وهروب الكثير منها، وقد سجلت الجزائر أضعف التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة خلال هذه المرحلة، إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت انفراجا في الوضعية السياسية والأمنية خاصة بعد المصادقة على ميثاق السلم والتي كان له أثر كبير في توفير الأمن وعودة الاستقرار، إضافة إلى بروز ملامح العمل الديمقراطي، مشاركة الأفراد في المواعيد الانتخابية، ما جعل الجزائر تصنف ضمن مجموعة الدول ذات درجة مخاطر منخفضة في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

الفرع السابع: البطء المسجل في تنفيذ برنامج الخوصصة

يتضح لنا من خلال تتبع أداء برنامج الخوصصة في الجزائر ونتائجه، أنه لا يزول يكتنفه الكثير من الغموض، كما نجد أن تنفيذ عمليات البيع سواء من خلال البورصة أ ومن خلال البيع لمستثمرين رئيسيين لا يزال يتسم بالبطء، خاصة في ظل ضعف أداء البورصة، حيث تتجلى ولحد اليوم سيطرة القطاع العام الذي مازال يقوم بدور هام في الاقتصاد وبشكل ملحوظ، وخير مثال على ذلك ه والقطاع المالي الذي تسيطر عليها البنوك العمومية، الأمر الذي يشكل عائق أمام الاستثمار الخاص المحلي الأجنبي.

الفرع الثامن: عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية

إن وضعية الترويج للمشروعات الاستثمارية في الجزائر تفتقر إلى الكفاءة والفعالية اللازمة، ويبرز ذلك من خلال عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة والغرف الجهوية لترويج لما ه ومتاح من فرص استثمارية، فضلا عن عجزهم عن مرافقة المستثمرين وكذا عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الترويج للاستثمارات وعجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج عن إعطاء انطباع ايجابي كجذاب لمقطر وللمشروعات الاستثمارية.[1]

[1] - دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص ص 389-388.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة من (2001–2019)

في ظل تسابق الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لجأت الجزائر إلى تحسين أداء المؤشرات الرئيسية التي تعكس التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي، وهذه المؤشرات تتمثل أساسا في النم والاقتصادي والتضخم والبطالة وميزان المدفوعات.

1–تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة (2001–2004)

شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة (2001–2004)تحسن ملحوظ، ويرجع هذا التحسن الى الانتعاش الذي عرفته أسعار النفط، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (2 –1)تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة (2001–2004)

	2001	2002	2003	2004
معدل النمو%	2.1	4.7	6.9	5.2
معدل التضخم%	4.2	1.4	2.6	3.54
معدل البطالة %	27.3	25.7	23.7	17.7
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	6.19	3.66	7.47	9.25

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري 2005 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص ص 176–189.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات النم وعرفت تذبذبا، حيث سجلت ما نسبته 2.1% سنة 2001 لتنتقل إلى 5.2% سنة 2004، كما عرفت سنة 2003 أعلى ارتفاع للنم وفي هذه الفترة بنسبة 6.9%.أما في ما يخص معدلات التضخم فقد عرفت تذبذبا إذ انتقلت من نسبة 4.2% سنة 2001 إلى 3.54% سنة 2004،كما شهدت سنة 2002 أعلى انخفاض بنسبة 1.4. أما معدلات البطالة فشهدت انخفاض إذ انتقلت من نسبة 27.3% سنة 2001 إلى نسبة 17.7% سنة 2004.

كما نلاحظ أيضا تسجيل فائض في ميزان المدفوعات إذ انتقل من 6.19 مليار دولار سنة 2001 إلى 9.25 مليار دولار سنة 2004، كما شهدت سنة 2002 أعلى انخفاض قدر ب 3.66مليار دولار.

2-تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة (2005-2009)

شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة (2005-2009)تحسن ملحوظ بالنسبة للبطالة وميزان المدفوعات باستثناء معدلات النم والتي شهدت انخفاض وارتفاع في معدلات التضخم، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (2-2) تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة (2005-2009)

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو%	5.1	2.0	3.0	2.4	1.6
معدل التضخم %	1.38	2.51	3.68	4.85	5.74
معدل البطالة %	15.3	12.13	11.8	11.3	10.2
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86

المصدر :التقرير السنوي للبنك الجزائري 2009 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص ص 203-217.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات النم وفي انخفاض إذ انتقلت من نسبة 5.1% سنة 2005الى نسبة 1.6% سنة 2009. أما معدلات التضخم فشهدت ارتفاع إذ انتقلت من نسبة 1.38 % سنة 2005 إلى نسبة 5.74 % سنة 2009.أما بخصوص ميزان المدفوعات فسجل فائض سنة 2005 إذ انتقل من 16.94 مليار دولار إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008، أما سنة 2009 فشهدت أعلى انخفاض قدر ب 3.85 مليار دولار.

3-تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة (2010-2014)

شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة (2010-2014) تذبذب في النم والتضخم، أما البطالة فقد شهدت حالة استقرار، أما بخصوص ميزان المدفوعات فقد عرف في السنة الأخيرة عجزا، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (2–3) تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة (2010–2014)

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النم و%	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
معدل التضخم %	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
معدل البطالة %	10	10	11	9.8	10.6
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	15.32	20.14	12.05	0.13	-9.88

المصدر :التقرير السنوي للبنك الجزائري 2009 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص ص151–164.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات النم وشهدت تذبذبا، إذ انتقلت من نسبة 3.6 %سنة 2010 إلى نسبة 3.8 % سنة 2014. أما معدلات التضخم فشهدت تذبذبت، إذ انتقلت من نسبة 3.91 %سنة 2010 إلى نسبة 2.92 %سنة 2014، بينما بلغت سنة 2012 أعلى قيمة له بنسبة 8.89%.أما بخصوص معدلات البطالة فقد شهدت استقرار إذ انتقلت من نسبة 10% سنة 2010 إلى نسبة 10.6% سنة 2014. كما شهد ميزان مدفوعات انخفاض، إذ انتقل من 15.32 مليار دولار سنة 2010 إلى 0.13 مليار دولار سنة 2013، مع تسجيل حالة عجز سنة 2014 بمبلغ 9.88 مليار دولار.

4–تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة (2015–2016)

شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة (2015–2016) انخفاض في النم والبطالة وارتفاع في معدلات التضخم، أما ميزان المدفوعات فقد شهد عجز في هذه الفترة، ويرجع سبب ذلك الى انخفاض أسعار النفط، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (2–4) تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة (2015–2016)

	2015	2016
معدل النم و%	3.7	3.3
معدل التضخم %	4.78	6.4
معدل البطالة %	11.2	10.5
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-7.53	-26.03

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري 2016 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص ص 147-16.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض في معدل النم وإذ انتقل من نسبة 3.7% سنة 2015 إلى نسبة 3.3% سنة 2016.أما معدلات التضخم فشهدت ارتفاع إذ انتقلت من نسبة 4.78 %سنة 2015 إلى نسبة 6.4% سنة 2016.أما بخصوص البطالة فقد شهدت انخفاض إذ انتقلت من نسبة 11.2% سنة 2015 إلى نسبة 10.5% سنة 2016.أما ميزان المدفوعات فقد شهد عجز قدره 27.53 مليار دولار سنة 2015 و26.03 مليار دولار سنة 2016.

تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة (2017 –2020)

شهدت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة (2017-2020) تذبذب في النم والتضخم، أما البطالة فقد شهدت تزايد في سنوات الأخيرة 2019،2020 (زمن كورونا)،والجدول يوضح ذلك.

الجدول (2–5) تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر لفترة (2017–2020)

	2017	2018	2019	2020
معدل النمو%	1.4	1.2	0.8	1.9
معدل التضخم %	5.9	2.4	2.7	1.9
معدل البطالة %	12	11.88	11.7	11.53
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-21.76	-15.82	8.6	5.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات النم وفي تزايد إذ ارتفعت من نسبة 1.4% سنة 2017 إلى نسبة 1.9%سنة 2020.أما معدلات التضخم فشهدت انخفاض إذ انتقلت من نسبة 5.9 % سنة 2017 إلى نسبة 1.9 % سنة 2020.أما بخصوص معدلات البطالة فقد شهدت تزايد ملحوظ خلال السنوات الأخيرة وذلك بسبب جائحة كورنا.

المبحث الثاني :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2001–2019)

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في كل بلد، ويمكن التطرق في هذا المبحث إلى حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة في الجزائر إضافة إلى التوزيع القطاعي والجغرافي لهذه الاستثمارات.

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر في الجزائرر للفترة (2006–2019)

أولا: نمو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد في الجزائر للفترة (2006–2019)

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تذبذبا واضحا وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى.

الجدول رقم(2– 6): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة 2006–2019

السنوات	التدفقات (مليون دولار أمريكي
2006	1795.4
2007	1661.8
2008	2632.1
2009	2746.2
2010	2300.2
2011	2580
2012	3052.3
2013	2661.1
2014	1488
2015	584
2016	1546
2017	1232
2018	1506
2019	1420

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2019، ص 225.

نلاحظ من خلال هذا الجدول والشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر شهدت تذبذبا واضحا وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي سنة 2006ارتفاعا ملحوظا

مقارنة بسنوات السابقة حيث بلغ 1795.4مليون دولار وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1661.8مليون دولار سنة 2007مسجلة انخفاضا قدره 133.6مليون دولار مقارنة بسنة 2006 في حين سجلت التدفقات ارتفاعا سنتي 2008-2009ما يقارب 2632.1و2746.2،وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،2300.2 مليون دولار سنة 2010 مسجلة انخفاضا قدره 446 مليون دولار مقارنة بسنة 2009،ويرجع ذلك إلى تبعيات الأزمة المالية 2008وكذلك الإجراءات الجديدة للقوانين التكميلية للمالية 2009-2010خاصة القاعدة 51/49بالمائة التي أثارت تحفظات الكثير من المستثمرين الأجانب، في حين سجلت التدفقات ارتفاعا سنتي 2012،2016ما يقارب 2661.1و3058.3مليون دولار ليعود الانخفاض الى1232 و1488.0في السنوات الأخيرة.

ثانيا: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة إلى الجزائر لفترة (2006-2019)

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر تذبذبا واضحا وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى، وفيما يلي تتبع لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الجدول رقم (2-7): تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة إلى الجزائر لفترة (2006-2019)

السنوات	التدفقات
2006	34.6
2007	295.1
2008	318.4
2009	214.4
2010	220.4
2011	534.4
2012	192.5
2013	116.8
2014	111.12
2015	350
2016	137.2

2017	120.62
2018	76.45
2019	94.5

المصدر: تقرر الاستثمار العالمي 2019، ص 235.

نلاحظ من خلال الجدول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر ضعيفة جدا مغاربيا إذا ما استثنينا موريتانيا وهذا راجع لضعف القدرات المالية للمستثمرين المحليين واعتمادهم في الاستثمار المحلي على تمويل البنوك المحلية فقط، حيث سجلت الجزائر سنة 2006ارتفاع في حجم التدفقات مقارنة بالسنة 2005بلغت 34.6مليون دولار أما في سنة 2007فبلغت 295.1مليون دولار حيث تضاعفت بحوالي ثمانية مرات عن سنة 2006وتستمر في الارتفاع لتسجل سنة 2008حوالي 318.4مليون دولار لتجع وتنخفض سنتي 2009 و2010لتسجل على التوالي 214.4مليون دولار و220.4 مليون دولار متأثرة بالأزمة المالية العالمية لترجع وترتفع سنة2011مسجلة حوالي534.12 مليون دولار وبالتالي نلاحظ أن الجزائر سنة 2011أحسن نتيجة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشر الصادرة بحوالي 534.1لتعود في سنة 2012مسجلة حوالي 192.5مليون دولار وفي سنة 2013 سجلت 116.8 مليون دولار لتعود الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما كانت عليه في السنوات 2015.2016.2017.2018.2019 بنسب متقاربة.

المطلب الثاني :التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، والتي تعد نوعا ما صحيحة خاصة الحديثة منها الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8)التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

الفترة2006-2019.(بالمليون دينار جزائري:

قطاع النشاط	عدد المشاريع		القيمة بالمليون دينار جزائري		مناصب الشغل	
الزراعة	244	3.07	53498	3.63	5144	3.59
البناء	1468	18.47	126371	8.85	21449	14.9
الصناعة	2124	26.72	755397	51.2	69772	48.7
الصحة	134	1.69	30489	2.07	3546	2.5
النقل	2572	32.35	174327	11.8	13710	9.6
السياحة	232	2.92	139180	9.45	12860	8.97
الخدمات	1176	14.79	194152	13.1	16849	11.8
المجموع	7950	100	1473414	100	143330	100

المصدر :www.andi.com

من خلال الجدول يتضح لنا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتوزع على العديد من القطاعات، حيث يحتل قطاع الصناعة مكانة الصدارة من حيث مبلغ المشاريع المطروحة والتي تبلغ 755397مليون دينار جزائري مع توفير 69772منصب عمل من خلال 2124مشروع، وهذا راجع إلى بناء العديد من المصانع المضخمة وتنمية الشراكة بين المؤسسات الجزائرية أما في القطاعات الأخرى فبقيت عند مستويات متواضعة، حيث بلغ قطاع النقل 174327مليون دينار جزائري مع توفير 13710منصب عمل من خلال 2572 مشروع، وقطاع الخدمات فقدر مبلغه 194152مليون دينار جزائري مع توفير 16849منصب عمل من خلال 1176مشروع وبالنسبة لقطاع البناء فبلغ حوالي 126371مليون

دينار جزائري مع توفير 21449منصب عمل من خلال 1468 مشروع، وقطاع السياحة فقدر مبلغه 139180مليون دينار جزائري مع توفير 12860منصب عمل من خلال 232مشروع، وبالنسبة لقطاع الصحة فقدر مبلغه بـ 755397مليون دينار جزائري مع توفير 3546منصب عمل من خلال 134مشروع، أما بالنسبة لقطاع الزراعة فقد بلغ حوالي 53498 مليون دينار جزائري مع توفير 514منصب شغل من خلال 244مشروع، ويعود السبب في تأخر ولم يسجل هذا القطاع نتائج إيجابية إلا بعد تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1-أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر

لقد تبين أن المؤسسات الأجنبية المستمرة في الجزائر سواء كانت عربية أ وأجنبية، 80% منها ترقى على مستوى الشركات متعددة الجنسيات، وأما الباقي من هذه المؤسسات فهي تندرج ضمن إطار الشركات التي لم ترقى إلى درجة التعددية الجنسية، إلا بعض هذه المؤسسات يصنف نشاطها ضمن مشروعات الشراكة التي تتم وفقا لتعاقدات واتفاقيات بين الدول، أما في ما يتعلق بذكر أهم الدول التي تعمل في الجزائر في إطار تنفيذ المشاريع الأجنبية، يمكن عرضها على النحو التالي:

الدول العربية: لقد تم ذكر توليفة الدول العربية التي تتعامل معها الجزائر في إطار الاستثمارات العربية البينية، من خلال المطلب السالف الذكر المتعلقة بتحليل حجم وتطور الاستثمارات العربية البينية في الجزائر، معتمدين على البيانات التي تنتجها تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

الدول الأجنبية: لقد تعددت الدول الأجنبية المستمرة في الجزائر، رغم كون حجمها يعتبر ضعيفا ومحدودا، وفي الواقع لا توجد إحصائيات دقيقة تصدرها الوكالة لترقية الاستثمارات ANDI عن الدول المستثمرة في الجزائر، ولهذا سنعتمد على الإحصائيات التي أنجزتها ANIMAINVEST خلال سنة 2008 عن الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2008 والولايات المتحدة أهم المستثمرين في الجزائر، حيث ترتكز الاستثمارات الأمريكية في الجزائر على المحروقات، وأهم الشركات الأمريكية المستثمرة في الجزائر نجد .Arauco.Mobil Amoco. Philips...

إضافة إلى قطاعات أخرى مثل PFISER الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة، وشركة GCC المختصة في صناعة الكوابل الكهربائية التي تمتلك 70 بالمائة من رأس مال الشركة الوطنية للكوابل ب بسكرة. كما بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في الجزائر 1355مليار دولار، أما في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي أمضت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الاتحاد الأوروبي هي :فرنسا، اسبانيا وايطاليا، حيث بلغت الاستثمارات الفرنسية ما قيمته 19702 مليون أر ووالاستثمارات الاسبانية 1015 مليون أرو، أما ايطاليا فقد بلغت استثماراتها 187 مليون أرو،وتبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي CEPSA.ROPSOL الاسبانيتين Sayrameniv وAgip

الايطاليتين، بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إذ تحتل فرنسا المرتبة الأولى حسب إحصائيات 2008وأهم الشركات الفرنسية خارج قطاع المحروقات المستثمرة في الجزائر:[1]

- في المجال المالي : Caras ,Cardif ,Getelem , Clayon , Société General ,Pari spas ,BNP ,Goes , Savoye

- في مجال السياحة والنقل :Daker,CGM,CMA,Acc

- في مجال الخدمات والتوزيع :Carrefour

- في مجال الاتصالات : Alcatel Telecom ,La poste, Safercom

- في مجال الصناعة الغذائية :Danone, Castel, Bel

- في مجال الطاقة : Bouygnes , BTP et Construction , Razal ,Vinici ,Suez Lafrage

-في مجال الصناعة :Michelin, Sanof , Aventis

- في مجال وسائل النقل :Reneult , Peugeot , Citroen

والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق والبلدان.

الجدول رقم (2-9): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق للفترة 2006-2019

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	377	898192	76709
فيما بين الاتحاد	274	563346	39939
اسيا	68	119506	6801
أمريكا	16	65636	3346
الدول العربية	200	1267592	37842
افريقيا	1	2774	400
متعددة الجنسيات	13	2471691	12
المجموع	675	5388737	165049

المصدر:www.andi.com

[1] - ANIMA INVESTINMED RAPPORT, 2011,P 89

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية المصرحة خلال الفترة، 2002-2015تصدر الدول العربية بأكبر غلاف مالي قدر بـ 1267592مليون دينار جزائري مع توفير 37842منصب شغل من خلال تبني 200مشروع، تليها أوربا بغلاف مالي قدر بـ 898192مليون دينار جزائري مع توفير 7670منصب شغل من خلال تبني377 مشروع، والاتحاد الأوربي بغلاف مالي مقدر بـ 898192مليون دينار جزائري مع توفير39939 منصب شغل خلال تبني 274مشروع، تليها آسيا بغلاف مالي مقدر بـ 119506مليون دينار جزائري مع توفير 8609منصب شغل خلال 68مشروع، تليها متعددة الجنسيات بغلاف مالي مقدر بـ 89992مليون دينار جزائري مع توفير 2086منصب شغل من خلال تبني 13مشروع.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر السياسة المالية أحد السياسات الاقتصادية المستقلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي بلد، والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى هي الأخرى لتحسن مناخها الاستثماري من خلال أدواتها المختلفة.

المطلب الأول :دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي وسبل تفعيلها

الفرع الأول: دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي

أولا :مفهوم حوافز الاستثمار

هي ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أ ولبعضها ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أ وجغرافي، كأن تهدف الدولة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات يعرف عن الاستثمار فيها، وكذلك السعي إلى تنمية مناطق معينة، وبالتالي تأتي حوافز الاستثمار لتحقيق هذه الأهداف.

ويمكننا تعريف حوافز الاستثمار بأنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أ والأجانب لتحقيق أهداف محددة)كإغراء الأفراد أ والشركات للقيام بعملية الاستثمار، توجيه الاستثمار نح وقطاعات غير مستثمر فيها تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نح والمناطق غير المرغوب فيها... الخ.[1]

ثانيا: الحوافز الضريبية للمستثمر الأجنبي في الجزائر.

استنادا إلى المادتين 09 و10من الأمر 01-03منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا، أدرجها ضمن نظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص)، ذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام، فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة، لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية، وادخار الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة.

وفيما يلي إنجاز لأهم الحوافز الضريبية، وشبه الضريبية والجمركية الممنوحة للمستثمرين الخواص محليين وأجانب، ويمكن ذكر أهم الحوافز الممنوحة للنظامين كالآتي:

[1] - طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبيل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد رقم 06، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر ص165.

1-أهم الحوافز التي يمنحها النظام العام.[1]

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله، وتستفيد الاستثمارات من: -تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع . -الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار – .الإعفاء من رسم نقل الملكية فيم يخص كل المقتنيات العقارية التي نمت في الإطار الاستثماري المعني.

2-أهم الحوافز التي يمنحها النظام الاستثنائي

2-1-المزايا بعنوان الإنجاز

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها21 %) (فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛
- تكفل الدولة جزئيا أ وكليا بالمصاريف، بعد تقييمها من طرف الوكالة فيما يخص الأشخاص المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أ ومقتناة في السوق المحلية؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة المستثنات من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- **2-2المزايا بعنوان الاستغلال:**

بعد معاينة انطلاق الاستغلال من طرف مصالح الضرائب بناء على طلب المستثمر

يستفيد مشروع الاستثمار من:

– الإعفاء لمدة عشر10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني؛

[1] - الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW,ANDI ,COM، تاريخ الاطلاع 05/08.

– الإعفاء لمدة عشر10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء ومن الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار.

2–3–الاستثمارات التي تمثل مصلحة خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني

2–3–1–المزايا بعنوان الإنجاز ولمدة أقصاها خمس(5)سنوات

– الإعفاء أ وخلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أ ومن السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمارر.

– الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخططة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.

– الإعفاء من حقوق التسجيل الخاص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

– الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

2-3-2المزايا بعنوان الاستغلال لمدة أقصاها عشر(10)سنوات ابتداء من تاريخمعاينة المشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

يتثمل في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، وكذا الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

الفرع الثاني :سبل تفعيل الحوافز الضريبية

لقد جاء الأمر 03/01 المتعلق بترقية الاستثمار إلى جملة من الطرق لترقية وتفعيل الحوافز الضريبية المقدمة لهم لدعم الاستثمار بالجزائر، فقد ذكرت المادة 9 من 03/01 [1] ونصت على جملة من الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين يمكننا انجازها فيما يلي:

مرحلة الانجاز :يستفيد المستثمر من الحوافز التالية:

- تطبيق النسبة المنخفضة فيما يخص الحقوق الجمركية وفيما يخص التجهيزات المستوردة؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات؛
- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعفى؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة 0.2 %فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

[1] - المادة 09 من قانون الأمر 03/01 المؤرخ في 2012.

- تكفل الدولة جزئيا أ وكليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشأة الضرورية لإنجاز الاستثمار.[1]

الحواجز في مرحلة بدء الاستقلال:

هناك بعض الحواجز لتفعيل الاستثمار وتنمية دائما جاد بها الأمر 03/01 المتعلقة بترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر سواء كان سبل تفعيلها في مرحلة البدء أ والاستقلال والتي منها في هذه المرحلة الأخيرة:

– الإعفاء عدة (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات BSومن الضريبة على الدخل الإجمالي IBC على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزئي RF ومن الرسم على النشاط المهنة TAR ومن الدفع الجزئي؛

– الإعفاءات ولمدة 10سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

وهنا قد أضاف أمر 03/01 عدة مزايا وسبل تعديل من شأنها خدمة الاستثمار الأجنبي في الجزائر فيما يخص المكلفة بتطوير الاستثمار مثل تقليص الأجر الممنوح لوكالة الاستثمار من شهرين إلى شهر واحد للرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا إضافية من الوكالة.

تحقيق المسار بين الوطني والأجنبي:[2]

هناك بل تفعيل أخر أرادت من خلالها الجزائر جلب المستثمر الأجنبي مثل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وهذا أما عملت به من أجل الجزائر مبدأ الإصلاحات الاقتصادية فل ولم يكن المناخ الاستثماري جيد وفي صورة يستطيع من خلالها المستثمر الاستثمار بصورة حسنة بما يمكنه القدوم والاستثمار في دولة لا تصح قوانينها بذلك.

أما سبيل تفعيل الحواجز الضريبية على المستوى الخارجي فتتمثل في تفادي الازدواج الضريبي وذلك بتنظيم الضريبة وإبرام كثير من الاتفاقات الثنائية لمنع ازدواج الضريبي مع الاتحاد الأوروبي ومع دول المغرب ومع دول الخليج وغيرها وذلك لأن كل دولة تراعي في وضع شرعياتها لضريبة ظروفها الاقتصادية والمالية بغض النظر عن الدول الأخرى.[3]

[1] - سالكي سعاد دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي، ص 158.

[2] - سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[3] - نصيرة بعون، يحياوي، الضرائب الوطنية والدولية الأوراق الزرقاء، الجزائر، ص 110.

المطلب الثاني :الإنفاق العام ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة. ويصنف المشرع الجزائري النفقات العامة إلى نوعين رئيسيين، نفقات التسيير، ونفقات تجهيز الاستثمار[1]، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات. أما نفقات التسيير فيقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة حسب المادة 24من قانون 84-17من أربعة أبواب هي:[2]

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:

يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي، بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء وهي كما يلي[3]:

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛
- الدين الداخلي، ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة)؛
-الدين الخارجي؛
-ضمانات (من أجل القروض المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
-نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض عن منتوجات مختلفة).[4]

ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتتفرع إلى ثلاثة أبواب هي:[5]

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام والخاص؛
- النفقات الأخرى برأس المال.

[1] - القانون 84-17 المؤرخ في 07 07 1984 المتعلق بقانون المالية.
[2] - نفس القانون.
[3] - عبد الكريم صادق بركات، المالية العامة، شباب الجامعة، مصر ص 419
[4] - يونس أحمد البطريق، المالية العامة، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، ص 191.
[5]- المادة 35 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-07 -1984 المتعلق بقانون المالية.

الفرع الثاني :تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2006–2019)

الجدول (2–10)تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2006–2016)

السنوات	نفقات التسيير	نسبة تطور نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة تطور نفقات التجهيز	مجموع النفقات	نسبة تطور اجمالي النفقات
2006	1283.4	6.95	1347.9		2631.3	34.93
2007	1574.9	22.71	2048.8	51.99	3631.3	37.71
2008	2017.9	28.12	2304.8	12.49	4322.7	19.28
2009	2593.7	28.53	2597.7	12.70	5191.4	20.09
2010	2837.9	9.41	3022.8	16.36	5860.7	12.89
2011	3434.3	21.01	3184.1	5.33	6618.4	12.92
2012	4608.2	34.18	2820.4	-11.42	7428.6	12.24
2013	4335.6	-5.91	2544.2	-9.79	6879.8	-7.38
2014	4714.4	8.73	2941.7	15.62	7656.1	11.28
2015	4617.0	2.83	3039.3	17.94	7656.3	8.83
2016	4591.4	-0.55	2792.2	-8.84	7383.6	-3.69

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات

يتضح من الجدول السابق أن مجموع النفقات (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) تميزت بالارتفاع المستمر خلال الفترة المدروسة وذلك كما يلي:

خلال الفترة(2006–2010): شهدت سنة 2006تحولا ملحوظا حيث أن نفقات التجهيز أصبحت تتزايد بمعدلات أكبر من نفقات التسيير وذلك إلى غاية، 2010ففي سنة 2006 بلغت نفقات التجهيز 1347.9مليار دج لتصل سنة 2010ما يقارب 3022.8 مليار دج، في حين أن نفقات التسيير فقد ارتفعت من 1283.4مليار دج سنة 2006لتصل سنة 2010 مبلغ 2837.9مليار دج.

خلال الفترة (2011–2014): في سنة 2011تعود نفقات التسيير في التزايد بمعدلات أكبر من نفقات التجهيز وذلك إلى غاية 2014،حيث بلغت نفقات التسيير مبلغ 3434.3 مليار دج سنة.2011 لتصل 4714.4 سنة2014،أما نفقات التجهيز فقد ارتفعت من 3184.1مليار دج لتبلغ سنة 2841.7 2014مليار دج.

وهذا ما يفسر اهتمام الجزائر بالاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة حيث رصدت الجزائر مبالغ ضخمة للتجهيز والتسيير وتطوير البنية التحتية للمساهمة في جذب الاستثمار من خلال تهيئة المناخ المناسب له وتشجعه على الإقبال.

خلاصة:

كخلاصة لما سبق يمكن القول أن للسياسة المالية علاقة بمناخ الاستثمار وذلك من خلال السياسة الضريبية حيث تلعب الإعفاءات والامتيازات الضريبية (إعفاء، تخفيض، تأجيل...) دورا في تمييز الأقطار المضيفة للاستثمار الأجنبي بعضها عن بعض، وكذا السياسة النفاقية فهي الأخرى تعمل على تهيئة المناخ المناسب للاستثمار وذلك من خلال نفقاتها الوظيفية والمتمثلة في الإنفاق على الرأسمال البشري من خلال تكوينه وتدريبه...، ونفقاتها التحويلية مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لمنتجي نوع معين أ وفي منطقة معينة...، وكذا نفقاتها الرأسمالية والتي لها التأثير المباشر على الاستثمار وذلك من خلال الإنفاق على البنى التحتية وتنفيذ المشاريع التي من شأنها أن تسهل على المستثمر الأجنبي القيام باستثماره.

وفي دراستنا هذه فإن الجزائر تعمل من أجل تحقيقها المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تهيئة الإطار القانوني والمؤسساتي، حي شكلت الجزائر ترسانة قوية من القوانين التي ترحب بالاستثمار الأجنبي من خلال مجموع الحوافز والإعفاءات التي تضمنتها تلك القوانين، وكذا محاولة إزالة جميع القيود والعراقيل التي من شأنها أن تقف حائلا دون مجيء المستثمر الأجنبي.

أما فيما يخص نتائج الدراسة التطبيقية والتي كانت حول دراسة أثر أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة2006 -2019 فكانت كالتالي:

-نفقات التسيير هي المسؤولة عن إحداث التغيرات الحاصلة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وهي ذات تأثير ضعيف مقارنة بنفقات التجهيز.مما يعني أنه على الجزائر أن تخصص اعتمادات أكبر للإنفاق الخاص بالتجهيز ولن تهتم بتهيئة البنية التحتية أمام المستثمر الأجنبي.

الخاتمة

الخاتمة :

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث وبعد هذا التطواف بين الجانب النظري والجانب التطبيقي للاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا القول أن هذا الأخير أي الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دور في الاقتصاديات النامية في الوقت الراهن، وهو وسيلة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها بتاتا لدفع عجلة التنمية إلى الأمام ،وتقديم الحلول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وعلى وجه الخصوص الجزائر حيث يعتبر منفذ جيد للخروج من قوقعة التخلف ومشاكل المديونية وكذا من أجل تحقيق النمو والتطور وعليه فقد اعترفت الجزائر واقتنعت على أن السياسة المالية تعتبر من الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق هذا المناخ ،فوفرت كل هذا المناخ من تشريعات وكذا أساليب وحوافز مقدمة للمستثمرين الأجانب خاصة الحوافز الضريبية التي يمكن للدولة أن تتميز عن باقي الدول في منحها للمستثمر الأجنبي ،إضافة إلى الإنفاق العام وأثره على تقديم الجو الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر كلها كانت كضمانات وحوافز سعت من خلالها الجزائر منذ الإصلاحات إلى غاية اليوم لتحقيق ذال المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر.

تتمحور الإشكالية الرئيسية حول مدى مساهمة السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال فترة البرامج الاقتصادية ،وبغرض الإجابة عن هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية المدرجة تحته وبالإضافة إلى اختبار الفرضيات التي تم اعتمادها في بداية البحث فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين.

نتائج اختبار الفرضيات:

- تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي من خلالها تستطيع الدولة معالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد ،من تقلبات دورية وأزمات مالية وغيرها وعليه تؤكد على صحة الفرضية الأولى؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات تحقيق النمو وتطور وهذا إذا تم ترشيد وفق ما تريده الدولة المضيفة من نتائج ايجابية وعليه تؤكد على صحة الفرضية الثانية؛
- يمكن الاعتماد على السياسة المالية في تحسين مناخ الاستثمار من خلال منح الحوافز الضريبية وتهيئة البنية التحتية ،فبإعداد سياسة مالية رشيدة في النفقات وكذا الحوافز الضريبية سيحد من عجز الموازنة والذي يعود بالإيجاب على الاقتصاد الوطني ،وعليه نؤكد على صحة الفرضية الثالثة؛

الخاتمة :

النتائج العامة للدراسة:

خلال هذه الدراسة تم التوصيل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي:

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من الأدوات المهمة لتمويل المشاريع الوطنية التي تلعب دور كبير في التنمية الاقتصادية؛
- يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا مختلفة ،فقد يكون مشتركا بين الدولة الأم والدولة المضيفة أو يكون مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي؛
- دخول الشركات الأجنبية يشجع المنافسة المحلية ويرفع من الإنتاجية ويخفض من أسعار السلع والخدمات؛
- إن السياسة المالية في الجزائر مازالت تعتمد على إيرادات المحروقات والتي تمثل النسبة الأكبر من مجموع الإيرادات العامة ،وهذا ما يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني طالما أن هذا القطاع مرهون بالتغيرات العالمية؛

الاقتراحات:

بالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها وبغرض الحد من النقائص المسجلة على مستوى الاقتصاد الوطني في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ،وعلى ضوء هذا يمكن أن أقترح ما يلي:

- استهداف الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات مثل القطاع السياحي والزراعي وقطاع الصحة وكذا الاستثمار في المناطق الصحراوية خاصة في مجال الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية؛
- الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- على الدولة أن تعمل على ترشيد نفقاتها العامة وكذا حوافزها الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي بالشكل الذي يرفع من إنتاجية الإنفاق العام وبعيد الاعتبار لمصداقية الحافز الضريبي ،وتكييفه مع سياسة جذب الاستثمار الأجنبي؛
- ضرورة تحسين مناخ الاستثمار وذلك من خلال إعادة النظر في المزايا والحوافز الضريبية الموجهة للمستثمر الأجنبي، وكذا تعزيز الإنفاق على البنية التحتية؛

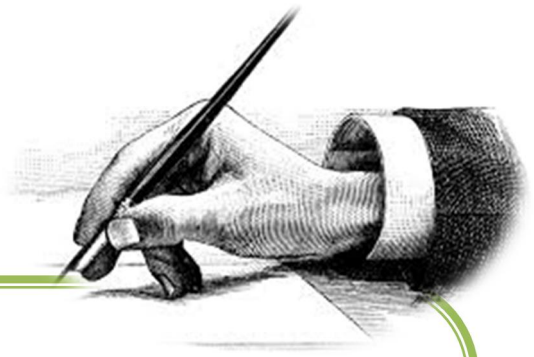

قائمة المصادر

والمراجع

المراجع باللغة العربية

أولا- الكتب

1. إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة** ط1، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2013.
2. إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، ط2،عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2015.
3. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 2003
4. جهاد سعيد حصاونة، عالم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العلمي، ط1،دار النشر والتوزيع
5. حشيش عادل، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977
6. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2000.
7. عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الإدارة المالية، ط1،عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010
8. عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1،عمان، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2014
9. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
10. عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
11. عبد العزيز قادري، الاستثمارات الدولية، ط1،دار هامة، الجزائر، 2006.
12. عبد الكريم صادق بركات، المالية العامة، شباب الجامعة، مصر.
13. عبد الكريم كاكي، الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1،مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013
14. عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية، ط1،مجموعة نيل العربية، القاهرة، مصر.
15. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، ط1،بيروت، دار النهضة العربية للطبع والنشر، 1971

16. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
17. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2،الجزائر، 2005
18. ماجد أحمد عطا لله، إدارة الاستثمار، ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001
19. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 1999،الإسكندرية، مصر.
20. محفوظ العشي، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الرسمية، الجزائر 1988.
21. مُحَمَّد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، ط1،عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017.
22. مُحَمَّد البنا، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1،مصر، الدار الجامعية، 2009.
23. مُحَمَّد الصغير بعلي ويسرى أبو العلا، المالية العامة، ط1،الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
24. مُحَمَّد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ط2،الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2005.
25. محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، ط1،عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.
26. نزيه عبد المقصود مُحَمَّد مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007
27. هشام مُحَمَّد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة وجزء الموازنة العامة، السياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1980.
28. يحي أحمد سعيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر، عمان، دار إثراء والتوزيع ، 2015
29. يونس أحمد البطريق، المالية العامة، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة.

ثانيا– الأطروحات والرسائل

1. أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2012/1990 مذكرة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .
2. دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة نيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
3. مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة –حالة الجزائر –مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

ثالثا– المجلات الدورية

1. طالبي مُحَّد،أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06،جامعة سعد دحلب، البليدة.
2. مُحَّد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور، دراسة تحليلية للبرامج التنموية مع الاشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014 مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد 16،جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016.
3. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية،العدد 03، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2008 .

رابعا– التقارير والقوانين

1. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2019.
2. التقرير السنوي لبنك الجزائري 2005-2009-2016.
3. قانون 267/63 و 284/66المؤرخ في 15ديسمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمار .
4. قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.
5. المادة 09 من القانون 03/01 مؤرخ في 20-اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات.
6. المادة 1 و15 م المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 5-10-1993 المتعلق بترقية الاستثمار.
7. المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7-7-1984 المتعلق بقانون المالية.

خامسا–مواقع إلكترونية

1. www,andi ,com -

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: دشوشة غزة المولود(ة) بتاريخ: 05-03-1995 ب: تارمونت

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 148147 الصادرة بتاريخ: 2013.12.07 عن: دائرة حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2020-2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 21/جوان/2021

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: دحماني شيماء المولود(ة) بتاريخ: 15-09-1998 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: ..... الصادرة بتاريخ: 22-04-2018 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماسترشعبة: اقتصاد تخصص: اقتصاد نقدي خلال السنة الجامعية: 2021-2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 21/جوان/2021

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الملخص:

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة اهتمام الدول بقضايا اجتذابه نظرا للأهمية البالغة التي يحققها لاقتصاد الدولة ،وعليه تهدف هذه الرسالة إلى إلقاء الضوء على دور السياسة المالية في جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للنهوض باقتصادها ،والذي يعد من الاقتصاديات المتنوعة رغم أنه اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات ،وتسعى الجزائر جاهدة لتحسين مناخها الاستثماري بتنفيذ جملة من الإصلاحات ،فقامت بتطوير قوانين الاستثمار وإقرار حوافز ضريبية وتقديم التسهيلات للمستثمرين الأجانب بالإضافة إلى تطبيق برامج اقتصادية والتي تصب في مجملها في إطار السياسة المالية، ومن خلال الدراسة اتضح أن السياسة المالية لم تكن ذات فعالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في هذه الفترة (2006-2019).

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية ،الاستثمار الأجنبي المباشر.

Résumé :

Ces dernières années ,les l'investissements étrangers direct (IED)ont attiré l'attention des pays en raison de grande importance qu'ils apportent à l'économie de l'Etat. l'objectif de cette étude et donc de mettre en évidence le rôle de la politique financier pour attirer le maximum d'investissements étrangers directs vers l' Algérie afin de promouvoir son économie ,qui est une économie diversifiée ,bien qu'elle soit principalement basés sur le secteur des hydrocarbures .

L'Algérie s'efforce d'améliorer sont climat d'investissement en mettant en œuvre un certain nombre de réformes :elle a élaboré des lois sur l'investissement ,intro duit des incitations fiscales ,fourni des facilités aux investisseurs étrangers et mis en œuvre des programmes économiques intégrés dans la politique financière .

Dans le cadre de l'étude, il est apparu clairement que la politique financière n'était pas efficace pour attirer l'investissement étranger direct (IED) vers l'Algérie au cours de cette période 2006-2019.

Mots clés: La politique financières-Investissement étranger direct (IED)